



الدولار يبقى فوق الـ4 آلاف ليرة في السوق السوداء رغم ضخ الدولارات.. واستنفار أمني واسع في مطار بيروت بعد معلومات عن تسلس مخربين.. ونفي أممي للانسحاب من لبنان

اجتماعات حكومية لمواجهة الأحداث.. ودياب: الزعران مكانهم السجن

بيروت - عمر حنجر

على غرار الأسبوع الماضي، استنفرت التطورات المتسارعة السلطات اللبنانية، فعمدت جلسة مجلس الوزراء في السراي الحكومي صباحاً، وأخرى طارئة للمجلس الأعلى للدفاع ظهرًا، على أن تستنجد جلسة مجلس الوزراء ليتبين ما توصل إليه الآخرون كالعادة.

الاجتماع المالي - القضائي - الأمني ترأسه رئيس الحكومة حسان دياب بحضور الوزراء اعضاء خلية الأزمة وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وقائد الجيش العماد جوزف عون والنائب العام غسان عويدات وقادة الأجهزة الأمنية، حيث جرى البحث في التفاهات التي تمت بين سلامة ونقابة الصرافين، والآليات التي ستعمد لضبط حركة الدولار في السوق اللبنانية وضمان عدم مغادرته الأراضي اللبنانية، فلا تكون هذه التفاهات تغطية لنقل الدولار الى خارج لبنان، وتحديد الال سورية، خشية استنفاد قدرات مصرف لبنان المحدودة في ظل انقطاع التحاويل المالية من الخارج، منذ اهتزاز الثقة بالصراف اللبنانية. وتوقف رئيس مجلس الوزراء دياب في بداية الاجتماع المخصص لمتابعة ضبط سعر صرف الدولار الأميركي أمام أعمال التخريب التي حصلت في طرابلس وبيروت، معتبراً أنها بمنزلة كارثة، وقال: أنا مصر على كل الأجهزة، وعلى القضاء، بتوقيف كل شخص شارك بهذه الجريمة، سواء في بيروت أو في طرابلس أو في أي منطقة. وشدد على



(محمود الطويل)

الرئيس العماد ميشال عون مترئسا اجتماع المجلس الأعلى للدفاع في بعدا

أنه إذا لم يتم توقيف هؤلاء الأشخاص، فلا معنى لوجود الدولة كلها، مضيفاً: الزعران شغلهم التخريب ومكانهم السجن.. ونقطة على السطر. أما اجتماع المجلس الأعلى للدفاع فكان بدعوة من الرئيس ميشال عون، شارك فيه الوزراء المعننون وقائد الجيش والأجهزة الأمنية. في الوقت عينه، التقى نواب بيروت بنساء لدعوة نواب دائرة الأشرفية لمراجعة ما حصل في وسط العاصمة من أعمال حرق وتخريب ومسيرات باللباس العسكري امل، على ما قاله النائب عماد واكيم عضو كتلة الجمهورية

القوية، الذي أضاف: الدولة اللبنانية لم تحرك الأجهزة الأمنية، علماً أنه في امكنة أخرى تحركت هذه الأجهزة، وأثناء إحراق المتاجر في بيروت، كانت القوى الأمنية تتفرج كغيرها من المواطنين، فيجب جاء رئيس الحكومة ليجدنا عن مؤامرة كونية عليه، وقال واكيم: سترفع الصوت لعدم تكرار ما حدث والمطالبة بالتعويض على المتضررين. في هذا السياق تقول إذاعة «لبنان الحر» نقلاً عن مصادر دبلوماسية ان لبنان كدولة سيستعرض قريباً لعقوبات شديدة، وأن المطلوب لإنقاذ الوضع تالف حكومة جديدة تكون مستقلة،

بالقول والفعل رئيساً واعضاء، تحظى بصلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر وترجع إلى إعلان بعدا الصادر في عهد رئاسة العماد ميشال سليمان للجمهورية، والذي وقعه حزب الله ثم تنكر له، كونه يكرس حيادية لبنان عن الصراعات الخارجية، تحت عنوان الاتي بالنفس وسلاح المقاومة. ولا حظت مصادر متابعة ان عدم مواجهة الجيش وقوى الأمن على اختلاف مؤسساتها، لعمليات التخريب في بيروت، وسط بيروت، نزلت عناصر مشتركة من «أمل» وحزب الله الى الشوارع، وعلى مداخل بعض الاحياء لمنعهم من استعطاء حكومة دياب لتنفيذ الخرج، قائمين مقام أجهزة الدولة، وان كانت الغاية غير ما ظهر. في هذه الاثناء، اوقفت دوريات الجيش في

جنبلاط: دول خارجية تستهدف لبنان

المختارة - عامر زين الدين

أبدى رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط قلقه من خطورة الأوضاع التي يمر بها لبنان، في مرحلة دقيقة وحساسة، ينشغل فيها العالم بمواجهة جائحة «كورونا» والقضايا الداخلية للدول. ورأى جنبلاط في حديث صحافي أن «لبنان مستهدف، وهناك دول خارجية (باتت معلومة)، تعمل وتغذي العنرات والعنف بهدف الفتنة، ونحن لا نريد أن يكون لبنان ضحية سياسات غربية، أو «صندوق بريده» أو ساحة تحقيق مآرب إقليمية ودولية». وأكد جنبلاط على أهمية الحوار، والتوافق السلمي «وأن يعود الأفرقاء اللبنانيون إلى الحوار لأنه الأساس»، مشدداً على أن «الفتنة متعددة، وهي أن يندلع الدم وعندما يندلع لا يستطيع أن تسيطر على أحد، عند ذلك يتحقق المخطط المطلوب من تدمير البلد، فعندما كان في الماضي يسيل الدم، كانت هناك صفقات تعقد، ومنها على حساب فلسطين».

السبب والاحد دون وقوع ما كان متوقعا. وفي خضم كل هذه التطورات، نفت الأمم المتحدة صحة ما تداولته وسائل الإعلام اللبنانية حول إمكانية انسحابها من لبنان، مشددة على أن هذه «التكهنات» لا تستند على أساس لها. وذكر المكتب الاعلامي للمنسق الخاص للأمم المتحدة لدى لبنان يان كوبيش أمس أن الأمم المتحدة لا تخطط لوقف عملياتها أو إجلاء موظفيها من لبنان، بل على العكس، إن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عبر انشطتها وعملياتها مستمر ويزداد بوتيرة أسرع بغض النظر عن التحديتات التي نجمت عن وباء كورونا.

بين الحكومة وحاكم مصرف لبنان على ضخ الدولار في الأسواق، فتح الدولار على 3900 ليرة صباح امس، الا انه ظل في السوق السوداء بين 4300 و4500 ليرة لبنانية للدولار الواحد. الى ذلك، سربت امس عبر مواقع التواصل الاجتماعي برقية أمنية تتحدث عن عمل اراهبي محتمل يخطط لاستهداف مطار رفيق الحريري الدولي يوم السبت الماضي (13 الجاري)، وأشارت الى احتمال تنفيذ ذلك من خلال متسلسلين عبر البحر، وقد استنفرت مختلف الأجهزة الأمنية في مطار بيروت على نطاق واسع، لكن مضى ليل

«محاولة انقلاب فاشلة» على دياب.. أم سلامة؟!



(محمود الطويل)

رئيس الوزراء حسان دياب مترئسا الاجتماع المالي القضائي الامني في السراي الحكومي

يعيش رئيس الحكومة حسان دياب هذه الأيام حالة استنفار وتأهب واضطراب وقلق. عندما تم الإعلان عن اجتماعين لمجلس الوزراء في اليوم نفسه وعلى مرحلتين في السراي الحكومي وفي قصر بعدا، أوحى دياب بهذا الإعلان أن هناك اجتماعاً سيخضع وهو إقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بعد انهيار سريع ومفاجئ ومشوّه في سعر صرف الليرة... وعندما تم الإعلان الى اللبنانيين لم تكن مدرجة سابقاً على جدول أعمال ساد اعتقاد لدى كثيرين أن دياب في صدد القيام بخطوة أو اتخاذ إجراء مهم أو إعلان قرار حاسم يمكن أن يكون الاستقالة.. ولكن لم يحصل شيء من ذلك، فيل قرار إقالة سلامة صدر، ولا قرار استقالة دياب أعلن. وكان ما حصل في الأيام الأخيرة مؤشراً الى «حالة تخبط»، وأن دياب أصبح أقل هدوءاً وأكثر انفعالاً ولديه هاجس السقوط، وأن هناك من يتربص بحكومته. وهذا كان فسحى خطابه الى اللبنانيين عندما أشار الى «ليلة الانقلاب». ومع أنه تحدث عن انقلاب على انتفاضة 17 أكتوبر لأن هناك من يريد العودة الى ما قبل 17 أكتوبر، فإنه كان يقصد الانقلاب على الحكومة ومن خلفه أن الانتفاض على «الانتفاضة الثورة» والانتقام منها وإعادة عقارب الساعة الى الوراء يكون بإسقاط الحكومة.

كلام دياب عن محاولة الانقلاب الفاشلة كانت موضع انتقاد واستغراب عند كثيرين. فالمعطيات الأمنية لا تدعم كلام دياب عن انقلاب يستهدفه، ولا معلومات لدى الأجهزة الأمنية تصب في هذا السياق وتؤكد عليه.. والمعطيات السياسية لا تشير الى وجود قرار لدى المعارضة الجديدة (المستقبل والقوات والاشتراكي) بإسقاط الحكومة واستخدام الشارع لهذه الغاية... وحتى لا وجود لخطة أو رغبة في هذا الاتجاه أقله في المرحلة الحالية لعدة أسباب، منها أن الأولوية الآن لمواجهة الانهيار المالي وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأن البديل الحكومي غير متوافر وعودة الحريري الى رئاسة الحكومة لم تكتمل ظروفها ومقوماتها، من الواضح أن دياب يعيش هاجس سقوط حكومته على طريقة سقوط حكومة عمر كرامي عام 1992 التي أطع بها في الشارع من خلال «سلاح الدولار». وأن مطالعته الائتمانية التي خلصت الى وجود «محاولة انقلاب» استندت الى مؤشرات ووقائع متناقضة: خروج «الدولار» عن

السيطرة ومكينة شاعرات جعلت الدولار يسعر خيالي. تاجيح الشارع وجنوحه الى العنف والفوضى.. انقلات أمني وسط ارتباك وتراجح من بعض الأجهزة الأمنية.. الاحتجاج العنيف لموجه ضد الحكومة وحاكم مصرف لبنان ودعوات لإسقاطها معاً.. التضامن الحكومي مفكك والمشكلة ليست فقط مع خصوم الحكومة وإنما مع حلفائها والشركاء، والخطر عليها من انفجار داخلي يوازي خطر تعرضها لضربة قوية من خارجها. استشعر دياب وجود مؤامرة تحاك ضده.. حسم لربان لأنه المسؤول عن انهيار سعر الليرة ولا يفعل شيئاً ولا يضح السدولار.. تواصل مع القصر الجمهوري وتداول فيما يمكن فعله لاحتواء غضب الشارع. وفي هذه الأثناء سرت معلومة وتسريه إقالة الحاكم مثل النار في الهشيم، ورجح أن مصدرها السراي. يسأله عن الذين قاموا بالانقلاب ويطالبونه بكشف

3 احتمالات تنتظر لبنان

بيروت - د. ناصر زيدان

خصائص وأثمان: الخيار الأول: نهاب لبنان نحو فوضى عارمة، وربما اضطرابات أمنية داخلية تفتح أبوابه على مصراعها أمام تصفية حسابات محلية وإقليمية ودولية أكثر مما هو قائم اليوم، وتقضي على ما تبقى من استقلالية، ولا يمكن تأكيد غلبة أي طرف في هذه الحالة لكونه يملك سلاحاً أكثر من غيره، أو لأنه يملك مشروعية حكومية هشة، لأن كل هذه العوامل لا تكفي للانتصار في معركة الفوضى، ففي لبنان لا يمكن لأي قوي أن يلغى أي ضعيف. الخيار الثاني: تغيير وجه لبنان بالكامل، عن طريق تركيب فيدراليات بقوة الأمر الواقع لعدم القدرة على تعديل الدستور، وتقضي بسيطرة فريق التيار على المناطق المسيحية الحيوية، وترك المناطق الأخرى تحت سيطرة الحزب، وفي كلا الحالتين، يتعدى إنتاج استقرار من خلال هذه المقاربة، لأن الطرفين القويين في الحكم حالياً، هما أضعف من أن يتمكن من فرض هذه المعادلة، لأنها معزولان عن عمية الرأي العام، كما أنهم فشلوا في إدارة البلاد، ولم يكن لديهم أي احترام في تنظيم الخلاف مع الأطراف التي تناصبهما الخصومة السياسية، والتي قبلت أن تتقاسم المسؤولية معهم. الخيار الثالث: العودة الى كلمة سواء، وتراجع الفريقين عن المغامرة وعن الخيارات التي أتت الى الانهيار، واعتماد مقاربة سياسية واقعية، يتحدر فيها الفريقان من مخزوناتهما المثبوتة، فيدعو رئيس الجمهوريين، طارئة حواراً لتبني تنفيذ الإستراتيجية الدفاعية التي اعتمدها إعلان بعدا للعام 2014، والدعوة لانتخابات نيابية مبكرة بقانون جديد، وتثبيت سياسة التأي بالنفس والحياد الإيجابي.

ثمة ثلاثة خيارات تنتظر لبنان ويراه المرابطون واضحة العين السياسية المجردة، وكل واحد من هذه الخيارات مكلف وفيه خطورة، ولكن نتائج أحدها يختلف اختلافاً جذرياً عن نتائج الخيار الآخر. والمباريات الإعلامية والأمنية والسياسية لم تعد تنفع في إخفاء الحقائق، أو تضليل الرأي العام الذي لم يعد «بغلا» كما كان يصفه الكاتب الراحل سعيد تقي الدين، بل هو اليوم في غاية النقاء، وتمرس على مهارة تشخيص الأمراض السياسية، ولكن طريقة علاج هذه الأمراض تختلف بين فئة من هذا الرأي العام والفئة الأخرى وفقاً للخلفيات والأهواء الحزبية أو العائدية أو الطائفية.

التيار الوطني الحر وحزب الله أركان الحكم الحالي، يقودان البلاد منذ 5 سنوات، ويتحكما بكل مفاصل اللعبة السياسية والاقتصادية، بقوة التعطيل أو بقوة السلاح أو بواسطة مؤسسات الدولة، وهما المسؤولان عن كل ما جرى من انهيار، خصوصاً في الوضع المالي، لأن الرؤية التي كانت معتمدة منهما أثبتت فشلها بحكم النتائج، وهذه الرؤية لا تتلاءم مع خصوصية لبنان نهائياً، وإذا كان كل من الطرفين لديه بعض الأصدقاء الذين يدورون في فلكه، لكن هؤلاء الأصدقاء ومعهم خلاصة القوى السيادة المحاصرة، راعوا أكثر مما ينبغي حرجة الموقف، ولم يتمكنوا من إحداث تعديل جوهري على الخط الذي وضعها الحليفان الرئيسيين، تجنباً لفرط العقد اللبناني، يمكن رسم 3 نتائج متوقعة للسياسة التي اعتمدها أركان الحكم، إلا إذا غير العهد كل استراتيجيات المكابرة السابقة. ولكل من هذه النتائج

الورقة السياسية لمؤتمر «التيار» الخامس:

نميز بين نوعين من الحراك «العفوي» و«المشبوّه»

منيعا ومنسجما مع دوره التاريخي بتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني ودور لبنان في محيطه والعالم».

وميزت الورقة بين «نوعين من الحراك: واحد ينطلق من عفوية صادقة تعكس وجع الناس وغضبهم وهو يحمل مطالبنا ويرفع شعاراتنا، ودعوة أن يحدد أهدافا تجمع ولا تفرق فيكون علينا بذلك دعمه والتكامل معه في الشارع لتحقيق التغيير كون الفرصة فمضبوه، وموله وبحركه الخارج وبعض الداخل لغيابات سياسية تدمية تدعو الى زرع الفتنة والفوضى بعدما سرعت الانهيار المالي. هذا الحراك، القاطع للطرق، المعتمد على المتكلمات العامة والخاصة، لا يشبه الحراك الصادق ولا يشبهها، إنه مروج للفوضى والمحرض للناس على العنف الهدام بينما المطلوب تحقيق ثورة إيجابية من داخل مؤسسات الدولة لإعادة بنائها وليس لتهديم ما تبقى منها. التيار يميز جيدا بين الاثنين، ينسجح الأول ويحذر من الثاني ويدعو اللبنانيين الى الاقتراب من الصادق والابتعاد عن الفوضوي».

بيروت - داود رمال

نشر التيار الوطني الحر امس الورقة السياسية التي اقراها في مؤتمره الخامس في مارس الماضي، وكان قد تحفظ في حينه عن اعلانها بسبب أولوية جائحة كورونا، ودعا فيها الى مراجعة شاملة للخيارات الاقتصادية والمالية والنقدية، التي أوصلت اللبنانيين الى هذا الواقع الخطير، والى إعادة تأسيس اقتصاد منتج ومتوازن ولا ينفضل الاقتصاد المنتج عن التنمية المتوازنة ولا تتحقق هذه التنمية من دون اعتماد اللامركزية الموسعة. وأكدت الورقة على وجوب «اعتماد سياسة نقدية يكون فيها المال في خدمة الاقتصاد، وليس العكس من خلال: - خفض الفوائد لتحريك الاقتصاد وتحقيق استقرار الليرة ربطا بقوة الاقتصاد دون تخفيفها اصطناعيا. - وقف سياسة الاستدانة المستدامة لحماية الاجيال الآتية وتحرير لبنان من عبء الديون وخدومتها الباهظة التي تهدد استقلاله قراره. - حفظ ودائع الناس وأموالهم. - إعادة هيكلة القطاع المصرفي ليكون

عبدالله لـ «الأنباء»: نتضامن مع مصر في مواجهة الأطماع

بيروت - أحمد منصور

ندد عضو اللقاء الديمقراطي النائب بلال عبدالله بمحاولة إسرائيل التجريبية لإثيوبيا ضد مصر من خلال السيطرة والإسكاف بمقدرات نهر النيل الشريان الحيوي لمصر بهدف إضعافها والحد من دورها المؤهل لقيادة العالم العربي.

وقال عبدالله في تصريح لـ «الأنباء»: يبدو واضحا محاولات الضغط على مصر وتطويقها بكل

الوسائل، انطلاقا من موقعها المهم ومن انها كانت وستبقى قلب الأمة العربية على الرغم من كل المشاكل التي تعيشها الى جانب المعاناة الداخلية والمشاكل الاقتصادية، لذلك فإن موقع مصر التاريخي يؤهلها لقيادة العالم العربي، وعليه تتعرض لمؤامرات عديدة تهدف إلى إنشاء السد في إثيوبيا لخنق مصر وإضعافها من خلال الإسكاف والسيطرة على مياه نهر النيل الذي يشكل الشريان الحيوي للاقتصاد المصري، وهو

بمثابة الحياة لمصر، والثروة الطبيعية لها. وأضاف: ان المشكلة بدأت في اثيوبيا منذ فترة، وكانت هناك محاولات متنوعة خصوصا من اميركا، لتسوية منسبقة لهذا الموضوع، لكنها فشلت بسبب تعنت واصرار اثيوبيا ومن يقف خلفها، وعلى وجه الخصوص إسرائيل التي تدعم اثيوبيا في اطماعها، لإخضاع مصر واضعافها، كونها تقف بوجه كل أنواع العدوان وقضم الحقوق

العربية بوجه إسرائيل وأعداء الأمة العربية، وابدى أسفه كون هذه المسألة لا تعطى الاهمية المطلوبة عربيا، مشددا على ان تضامنا مع مصر هو واجب وطني وقومي وعروبي. وكان عبدالله قال في تغريدة: لا يسعنا كلبنايين وعرب، إلا أن نعلن تضامنا مع الشقيقة مصر في نضالها للحفاظ على شريائها الحيوي لشعبها واقتصادها وأمنها الغذائي في مواجهة الأطماع والحصن المؤامرات المدعومة من أعداء الأمة.